جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتـــاب دوري رقـــم (١٣٣) لســـنة ٢٠٢٠

في إطار توجه الدولة لتطبيق سياسات تقلل من الاعتماد على "النقد" والتحول إلى التعاملات المالية الإلكترونية، وإنفاذاً لتحقيق توجهات الدولة نحو التحول الى مجتمع رقمي وتحقيق الشمول المالي .

وبالإشارة إلى القرار رقم (٢) الصادر عن المجلس القومي للمدفوعات ، بشأن الاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية في المدفوعات الحكومية وأعمال صرف الدعم في صورتيه العينية والنقدية،وذلك تزامنا مع إطلاق منظومة الدفع الوطنية وكذا إطلاق بوابة الدفع الالكترونية فإنه قد تقرر :-

(استبدال بطاقات صرف مستحقات العاملين بالدولة ببطاقات الدفع الوطنية " ميزة ")

تستخدم بطاقات الدفع الوطنية (ميزة) في صرف مستحقات العاملين بالدولة وتتيح في ذات الوقت المميزات التالية : -

- الشراء من خلال ماكينات نقاط البيع الإلكترونية .
- سداد المستحقات الحكومية من خلال ماكينات نقاط البيع الحكومية (p.o.s) .
- الشراء من خلال الانترنت بالمواقع الالكترونية التي تقبل بطاقة ميزة.
- السحب النقدي من جميع ماكينات الصرف الآلي داخل جمهورية مصر العربية .
- التأمين التام لكافة المعاملات التي تتم باســـتخدام البطاقة حيث أن البطاقات المصـــدرة ذات شريحة ذكية مما يضمن الأمان التام لحامل البطاقة .
- بطاقة لا تلامسية لضمان سرعة إتمام المعاملات.
- بطاقة بنكية تتيح كافة الخدمات البنكية .

الشروط والأحكام العامة لاستخدام بطاقات الدفع الوطنية (ميزة) :

- الالتزام بكافة الحقوق والالتزامات الواردة بعقد إصدار البطاقة الحكومية لصرف مستحقات العاملين بالدولة وملحقاته.
- البطاقة شخصية مقصورة على حامل البطاقة .
- مدة سريان البطاقة خمس سنوات.
- يلتزم حامل البطاقة بسـداد الرسـوم المسـتحقة نظير إعادة إصـدار بدل فاقد او تالف طبقا للعقد .
- يلتزم حامل البطاقة عند طلب خدمات بنكية إضافية بسداد الرسوم المتعلقة بها.

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

وتدعيماً لتوجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي ولتحقيق الشمول المالي، تهيب وزارة المالية بالسادة رؤساء الجهات الإدارية والمسئولين الماليين سرعة التحقق نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبدال بطاقات صرف مستحقات العاملين بالدولة الحالية ببطاقات الدفع الوطنية التي تحمل علامة (ميزة)، وتنفيذا لآلية استبدال البطاقات الحالية فإنه يتوجب إتباع الأتي :-

١- تقوم الجهات الإدارية (إدارة الموارد البشرية والوحدة الحسابية) بتحديث بيانات العاملين بها من خلال إعداد ملف إكسيل يتضمن (الاسم - الرقم القومي - رقم تليفون محمول " إن وجود ") وتسليمه إلى البنك المتعاقد معه قبل إصدار بطاقات ميزة .

٢- سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استبدال وتفعيل بطاقات صرف مستحقات العاملين بالدولة ببطاقات الدفع الوطنية التي تحمل علامة (ميزة)، وذلك خلال ثلاث أشهر من تاريخ تسليم البنوك لتلك البطاقات إلى الجهات الإدارية، علماً بأنه بعد ذلك التاريخ ستصبح بطاقات صرف مستحقات العاملين بالدولة غير صالحة للاستخدام، مع مراعاة أحكام الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠.

٣- الوحدات الحسابية التي تقوم بإنهاء التعاقد وإبرام عقد جديد عليها التأكد من تسلمها بطاقات الدفع تحمل شعار ميزة.

٤- توقيع ملحق (٧) الخاص ببطاقات ميزة والمقدم من بنك التعاقد والمصدر للبطاقات.

... وحال وجود أي استفسارات فإنه يرجي التواصل مع وحدة الدفع والتحصيل الالكتروني.

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة.

والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة الخدمية ومديري ووكلاء الحسابات ضرورة المتابعة لسرعة الالتزام بما تقدم .

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ عماد عبدالله عواد

صـــــدر فـــي : ٢٠٢٠/٩/١٥

(وحدة المتابعة - ق الحسابات والمديريات المالية ٢٠٢٠/٠٩/١٥)